إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

باق يوم واحد

صالح عاشور ومحمد عاشور وأعضاء اللجنة الانتخابية

محمد عاشور متحدثا خلال الندوة

حضور كبير في ندوة المرشح محمد عاشور (هاني عبدالله)

أشار إلى أن مشكلة القانون تكمن في منح الوزير حق إلغاء أي قرار يصدره المجلس

عاشور: «2005/5» يمكّن «البلدي» من توفير الأراضي والمناطق الصناعية والتجارية

أكد مرشح الدائرة الأولى لانتخابات البلدي 2013 محمد عاشور أن القانون الحالي للبلدية 2005/5 يدحض الأقاويل التي تشير إلى أن المجلس البلدي هو مجلس صوري ولا يتخذ أي قرارات، مشيرا إلى أن هذا القانون يجعل من المجلس البلدي مجلسا متميزا في إصدار الكثير من القرارات اللازمة لتنمية الكويت وتوفير الأراضي وتجميل المدن وإنشاء المناطق الصناعية والتجارية.

وأوضح عاشور في ندوة أقامها في فندق سفير مساء امس الأول بعنوان «من أجلها بلدي» حضرها حشد كبير من أهالي الدائرة أن القانون رقم 2005/5 من القوانين الممتازة ويخدم التنمية في البلد ولكن مشكلتنا في البند المتعلق بحق الوزير في إلغاء أي قرار يصدر من المجلس البلدي والحل الأمثل لهذا الخلاف انه عندما يرفض الوزير أي قرار للمجلس البلدي يجب احالة الموضوع الى لجنة مختصة في مجلس الوزراء تتكون من عدد من الوزراء يبدون الرأي في القرار بحضور رئيس المجلس البلدي للاستماع الى وجهة نظر البلدي في القرار الذي رفضه الوزير ثم يعرض الامر على مجلس الوزراء لإبداء الرأي النهائي بعد ان يستطلع آراء اللجنة الوزارية وهذا ما سنسعى لتطبيقه بالتعاون مع نواب مجلس الأمة.

جانب من الحضور النسائي

نستخدم 6٪ من مساحة أراضينا ونحتاج إلى تحرير الأراضي المخصصة للوزارات ولم تستغل منذ 30 سنة

المشكلة الإسكانية

وفي حديثه حول القضية الإسكانية أكد عاشور ان حل هذه المشكلة يحل كثيرا من مشاكل الأسر الكويتية في ظل ارتفاع أسعار الايجارات للشقق السكنية، مشيرا الى ان هناك تقاعسا حكوميا في حل هذه المشكلة، مشيرا الى ان مجلس الأمة سيناقش القضية الاسكانية في دور الانعقاد المقبل تمهيدا لايجاد حلول جذرية لها.

وأضاف ان نسبة ما يتم استغلاله من الأراضي في الكويت لا يزيد عن 6٪ وأن النسبة الأكبر من الأراضي موزعة على القطاع النفطي وعلى وزارة الدفاع، مستنكرا في هذا الصدد تصريح وزير الدفاع حول منح أراضي للإسكان شريطة ان يكون للعسكريين نسبة منها، مشددا على ضرورة تحرير الأراضي المخصصة لوزارات الدولة طالما لم تستغل لأكثر من 30 سنة ولا يجوز ان ننتظر تصريح وزير بأنه سيعطي الدولة أراضي لحل المشكلة الاسكانية، مؤكدا ان هذه القضية ستكون من أولوياته في المجلس البلدي ان وفقه الله في الفوز بعضوية المجلس البلدي، مشيرا الى وجود روتين حكومي يعرقل تحرير الأراضي.

الروتين يعوق الإنجاز

وتطرق عاشور في حديثه خلال الندوة حول الفوضى التي تشهدها البلدية، مشيرا الى ان البلدية تفتقر الى الرقابة فوصل المواطن إلى طريق مسدود في هذا الجانب عند تعامله معها فضلا عن الروتين والبيروقراطية في قضية اصدار رخص البناء فمن يريد إصدار ترخيص بناء يستغرق مدة لا تقل عن ستة اشهر ويجب هنا إسناد هذه المهمة للمكاتب الهندسية المعتمدة من قبل البلدية ولا يحتاج المواطن لمراجعة البلدية وعلى الحكومة ان تواكب تطور العصر وتنتهي من إجراءات الربط بين الجهات الحكومية بعضها البعض بدلا من لجوء المواطن للواسطة حتى يتسنى له إنجاز رخصة البناء، مضيفا ان ما ينطبق على رخص البناء ينطبق ايضا على الرخص التجارية حيث ان هذه السياسة لم تعد تتناسب مع تطورات العصر ويجب تعديلها وتبسيطها للراغبين في إصدار مثل هذه التراخيص من اجل دفع عجلة التنمية في البلاد بدلا من الإصرار على اتباع سياسة البيروقراطية والروتين الحكومي الذي لن يؤدي إلى تطوير مؤسساتنا الحكومية لأنه من غير المقبول أن يستغرق إصدار رخصة تجارية عدة اشهر مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي حيث لا تتجاوز مدة إصدار الرخصة التجارية يوما او يومين، لافتا إلى أنه يجب تحديد الشروط المطلوب استيفاؤها من طالب الرخصة وذلك عبر التوجه لإدارة التراخيص التجارية في المحافظات للاستفسار عن رأس المال المطلوب للنشاط ومن ثم البت في الترخيص بمزاولته من عدمها علما بأنه يجب لضمان تسهيل انجاز التراخيص التجارية ان يتم الانتهاء من ربط جميع الجهات الحكومية المعنية مع بعضها البعض عن طريق البوابة الإلكترونية حتى يتسنى إنجاز المعاملات بسهولة ويسر بدلا من الاعتماد على المعاملات الورقية والدورة المستندية التي لا تنتهي وتستغرق وقتا طويلا لإنجاز الرخص التجارية.

أزمة تخطيط

وانتقد عاشور عدم التنسيق بين الجهات المعنية في البلدية والأشغال والإدارة العامة للمرور، مشيرا إلى أنه عند تخطيط الشوارع يتم إصدار مخططات من المرور وبعد التنفيذ يتبين وجود خلل في أغلب المشاريع التي تنفذها وزارة الأشغال نظرا لانعدام الرقابة والمتابعة على مثل هذه المشاريع فضلا عن عملية السماح ببناء الأبراج المرتفعة والتي تصل الى مائة طابق من دون التخطيط للبنية التحتية، معربا عن أمله في أن يتم إنشاء الهيئة العامة للطرق لكي يتسنى حل كثير من مواطن الخلل عند إنشاء الشوارع أو التخطيط للمدن.

وفيما يتعلق بقضية البيئة قال ان مشكلتنا في صدور قرارات غير مدروسة، لافتا إلى قضية ردم النفايات والتي تم تخصيص مواقع لها منذ ستينيات القرن الماضي إلى أن أصبحت هذه المواقع في قلب المناطق السكنية في القرين وغرب الجليب والدائري السابع، مشيرا الى انه ونتيجة لهذه الأخطاء لا يمكننا توسعة مطار الكويت الدولي نظرا لإحاطته بمواقع النفايات، مطالبا في هذا الصدد الجهات المعنية بأن تولي صحة الإنسان أهمية كبيرة من خلال نقل مواقع ردم النفايات إلى مناطق حدودية، مؤكدا في هذا الصدد ان تراكم الكثير من المشاكل يرجع إلى حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد نظرا لغياب الرقابة على الحكومة التي تعمل من دون تخطيط في ظل انعدام الرقابة.

وفي حديثه حول هموم ومتطلبات الدائرة الأولى قال انه يولي هذه القضية اهتماما كبيرا بدءا من العاصمة وشرق والدسمة ودسمان والصوابر، مشيرا إلى أن أهالي الصوابر يعانون الأمرين حيث خصصت الحكومة لهم مبالغ مقابل تثمين الشقق قيمتها 235 ألف دينار، مشيرا إلى أن هذه المبالغ زهيدة ولا يمكن أن تكفي لشراء أرض وبنائها في منطقة مثل جنوب السرة التي وصل سعر القسيمة فيها الى نصف مليون إضافة إلى أن الحكومة حجزت من مبلغ التثمين مبلغ 20 ألف دينار لدى الإسكان ومنحوهم مهلة 3 أشهر لإخلاء الشقق في الصوابر وهي فترة غير كافية وبالتالي يتم خصم 550 دينارا شهريا من مبلغ الـ 20 ألفا لحين إخلاء الشقة، مشيرا إلى أنه ناقش هذه القضية مع نواب مجلس الأمة ويناشد سمو رئيس الوزراء إعادة النظر في تثمين شقق الصوابر.

رفع الإيجارات

وأشار إلى أن بعض أصحاب العقارات يتحايلون على القانون الذي يحظر رفع الإيجار إلا بعد مرور 5 سنوات حيث يلجأ بعض أصحاب العقارات إلى بيع عقاراتهم السكنية أكثر من مرة في شهر واحد وبالتالي يجيز القانون للمالك الجديد أن يرفع الإيجار والمواطن في هذه الحالة هو الضحية.

واختتم عاشور حديثه بالإشادة بأهالي الدائرة الذين ساهموا من قبل في فوزه في انتخابات جمعية الدسمة التعاونية، متمنيا منهم الوقوف الى جانبه يوم غد السبت يوم انتخابات المجلس البلدي كي يتمكن من الفوز بعضوية المجلس البلدي.

أكد أننا بحاجة ماسة لمحاربة الفساد ومعالجة الترهل الإداري في البلدية

التناك: التحول للعمل الإلكتروني في البلدية أصبح ضرورة وتسريع الدورة المستندية يُحرك المشاريع التنموية

أكد مرشح الدائرة الـ 4 في انتخابات المجلس البلدي 2013 فيصل التناك أن استكمال أرشفة البلدية بالكامل وتحويلها للعمل الإلكتروني بدلا من العمل الورقي أصبح ضرورة للقضاء على الروتين، موضحا أن الإسراع بالدورة المستندية هو أمر حيوي لإنجاز المشاريع التنموية، معربا عن أسفه أن المعاملات التي من المفترض أن تنتهي في يوم واحد لا تنتهي إلا بفترة لا تقل عن شهر مما يعرقل مصالح المواطنين، داعيا إلى الاستفادة من دول الجوار في إدخالها للميكنة والتكنولوجيا في الدورة المستندية توفيرا للوقت والجهد.

وأشار إلى أن المرحلة القادمة تحتاج إلى تكاتف كل أبناء الكويت لتعود البلاد إلى أفاق التنمية وتحقق الازدهار المطلوب والذي يحقق طموحات المواطن الكويتي، لافتا إلى أنه لا تنمية مع روتين ولا تنمية مع وساطة ومحسوبية ولا تنمية مع فساد، داعيا لضرورة محاربة الفساد بكل صوره حتى يستعيد المواطن الثقة في البلدية كجهاز حيوي مرتبط بحياة المواطن منذ ميلاده وحتى وفاته.

فيصل التناك

القانون 2005/5 سلب المجلس البلدي صلاحياته وحوّله إلى مجلس لا حول له ولا قوة

الحفاظ على البيئة أصبح قضية أمن قومي

وشدد التناك على أن القضية المرورية على رأس أولويات برنامجه الانتخابي، موضحا أن السير في شوارع الكويت أضحى رحلة معاناة كبيرة يعيشها المواطن بشكل يومي، مشيرا إلى أن تطوير شبكة الطرق وإيجاد وسائل مواصلات بديلة للنقل العام مثل مشروع المترو سيقضي على ظاهرة الاختناقات المرورية.

وأكد خطورة الوضع البيئي في الكويت، داعيا إلى استحداث عدد من الدراسات العلمية لتكون بمنزلة خارطة طريق للحفاظ على البيئة في الكويت بجميع اشكالها وتنقيتها من التلوث، موضحا أن الحفاظ على البيئة أصبح قضية أمن قومي لأنها تتعلق بصحة الإنسان والحيوان والنبات، لافتا إلى أن مرادم النفايات في الكويت تحولت إلى قنبلة موقوتة تهدد حياة المواطن والمقيم، فضلا عن استهلاكها لمساحات كبيرة من أراضي الكويت التي من الممكن أن تسخر في خدمة التنمية والإسكان، مشيرا إلى أن إعادة تدوير النفايات تعتبر مصدرا من مصادر الدخل القومي في الدول المتقدمة، مطالبا الحكومة بضرورة إخضاع موضوع إعادة تدوير النفايات إلى دراسة مستفيضة وتطبيقه بأسرع وقت ممكن. ولذلك يجب على الدولة أن تحفز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى البلدية طرح مناقصات للاستثمار في مشروع معالجة النفايات وإعادة التدوير والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال لأنه يعتبر من أهم المشاريع في مجال البنية الأساسية والذي يساهم في تطوير الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

وأوضح أن القانون 2005/5 سلب المجلس البلدي صلاحياته وحوله إلى مجلس لا حول له ولا قوة، داعيا إلى ضرورة تعديل القانون ليستعيد المجلس البلدي عافيته كجهة تشريعية حيوية تشارك في التنمية والبناء وتخطط وتشرع لهما.

وفي ختام تصريحه حث التناك الناخبين على ضرورة المشاركة بفاعلية في انتخابات المجلس البلدي واختيار المرشح القادر على تحقيق طموحات الوطن.

القطاع الخاص قادر على تولي مهمة تجميل العاصمة والأفنيوز شاهد واضح

البرجس: تطبيق نظام مجالس المحافظات خطوة عملية نحو اللامركزية والانتقال بسلاسة باتجاه كويت نموذجية

شدد مرشح الدائرة الثانية لانتخابات المجلس البلدي وليد البرجس على ضرورة العمل على تطبيق مجالس المحافظات والانتقال إليها على وجه السرعة لضمان توفير افضل الخدمات لعموم المواطنين، والابتعاد عن المركزية وتقديم الأولويات بحسب الرؤية الجوهرية لمجلس المحافظة.

وقال في تصريح صحافي إنني من اشد الداعمين لهذا التوجه، وخصوصا أنه أثبت نجاحه في جميع الدول العربية التي خاضت هذه التجربة ونجحت في الوصول إلى جميع المناطق عبر توزيع الأعمال ونقلها من المركزية إلى مجالس المحافظات التي تقوم بأداء مهامها وفق القوانين المتبعة والمعمول بها.

وبين أنه في حال إنشاء مجالس للمحافظات فإننا سنشهد تنافسا على العديد من الجهات، حيث سيعمد كل مجلس محافظة إلى تحويل منطقة عمله إلى جنة خضراء ومحافظة نموذجية تعكس اهتمام القائمين على المجلس والساعين بكل الوسائل إلى تحقيق أفضل النتائج خلال فترات قياسية.

وليد البرجس

القانون 2005/5 يقف حجر عثرة في وجه الإصلاح

وأكد البرجس أنه يجب ان يتم منح هذه المجالس الصلاحيات المطلقة تحت إشراف مباشر من البلدي والبلدية، وتشكيل لجان رقابية على الأداء داخل المجالس واختيار الشخصيات القادرة على الإنجاز والتطوير والفكر المستنير لتحقيق أحلامنا جميعا في جعل الكويت وجميع المحافظات مقصدا سياحيا مهما على مستوى المنطقة والعالم كله.

وأشار إلى أن هذا المطلب لن يتحقق إلا بتكاتف جميع الجهود وعمل الأعضاء في مجلسي الأمة والبلدي، مبينا أن القانون 2005/5 يشكل حجر عثرة في وجه الإصلاح حيث لا يمكن لـ 10 أعضاء منتخبين ان يعالجوا جميع مشاكل البلد، الامر الذي يتطلب العمل على تعديل المادة 3 وفق احتياجات الشارع الكويتي.

وتابع بأن التحول نحو اللامركزية ومنح كل محافظة مجلسا خاصا بها يتبع البلدي مباشرة سيضمن لنا تحولا نوعيا نحو الحداثة المطلوبة وتجفيف منابع الفساد وارتفاع نسبة الخدمات المقدمة وضمان التوزيع العادل للخدمات بين المناطق جميعها في ظل مجالس تقوم بهذا الشأن بحسب الأولويات المطروحة على أجنداتها والميزانيات المقدرة لها من قبل مجلس الوزراء.

وزاد بأن العاصمة ستكون أول من يقطف هذه الثمار حيث سنعمل على تحويلها إلى مركز تجاري واستثماري وسياحي من خلال السياسات النوعية التي سنطلقها والتي تتمثل في منح القطاع الخاص مساحات من الأراضي لاستثمارها في المشروعات الحديثة والمنشآت الترفيهية والخدمية إضافة إلى تجميل العاصمة وجعلها قبلة للناظرين.

وقال لو أننا نظرنا مليا لوجدنا أن هناك الكثير من المنشآت التي قام بها القطاع الخاص كالافنيوز الذي استطاع أن يستقطب الزوار من الدول المختلفة للتجول في ممراته الرائعة ومحاله المتنوعة ومطاعمه الفاخرة وأسواقه الممتعة التي عكست قدرة القطاع الخاص على الإبداع والتفرد وخدمة القضية التنموية التي نعكف جميعا على الإسراع في تطبيقها على أرض الواقع.